بسم الله الرحمان الرحيم

الزميلات والزملاء، تحية طيبة للجميع

أتولى بإسم المجلس الوطني لعمادة أطباء الأسنان تقديم التقرير الأدبي الذي يشمل نشاط المجلس للفترة الممتدة من تاريخ التجديد النصفي للمجلس (آخر أفريل 2019 إلى 31 ديسمبر 2021) ظروف إستثنائية يعلمها الجميع أحدثت إضطراب في أنشطة مختلف المنظمات الوطنية على مستوى التواصل المباشر مع منظوريها في تجمعات كبرى ويعلم الجميع ما للتواصل من دور محوري في فهم مختلف الأطراف لبعضها ومن تدارك أي خلل يطرأ في الإبان، نسال الله أن تتعافى بلادنا وسائر العالم من أثار وباء كوفيد.

نستعرض فيما يلي بإيجاز أهم الأنشطة التي قام بها المجلس الوطني طيلة هذه الفترة وما تمكن من انجازه لصالح تطوير المهنة على مختلف الأصعدة الهيكلية والقانونية والاجتماعية والتطوير المهني المستمر وما هو بصدد الانجاز ويتطلب المتابعة.

1- الهياكل المسيرة :

بمقتضى القانون المنظم لمهنة الطب وطب الأسنان عدد 21 بتاريخ 13 مارس 1991 يشرف على تسيير المهنة مجلس وطني متكون من 12 عضوا وعدد من المجالس الجهوية.

كذلك ضمن هيكلة المجلس الوطني وقع تكوين أربعة لجان، وللمجلس كما ينص القانون الداخلي الاستعانة في إدارة أعماله بتكوين لجان يشرف عليها عضو من المجلس الوطني: وهي

– لجنة المالية (تعنى بمتابعة الوضعية المالية لمختلف الهياكل والنظر في تنمية الموارد)

- لجنة الشؤون القانونية (مهمتها تقديم ورقات في كل ما يرد من مشاريع قوانين من مختلف مؤسسات الدولة، واقتراح مشاريع قوانين لتطوير المنظومة القانونية للمجلس)

- اللجنة الإعلامية (مهمتها نشر بيانات المجلس وإعلام الزملاء بمختلف أنشطة العمادة بكامل هياكلها)

- لجنة الدراسات(تقديم ورقات في كل ما من شأنه تطوير القطاع مواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي ليبقى معاصرا ومشعا)

كما هو معلوم فقد صدر قرار وزاري بتاريخ 07 سبتمبر 2018 أقر إحداث 07 مجالس جهوية :

حيث وقع تقسيم المجلس الجهوي بتونس إلى 03 مجالس جهوية وذلك بطلب من المجلس الوطني السابق، إلا انه وقع اعتراض على مستوى التسمية حيث سمي المجلس الجهوي الذي

يضم كل من تونس المدينة وأريانة وبنزرت "المجلس الجهوي بأريانة" واعترض المجلس الجهوي بتونس المباشر على تلك التسمية ، وتفاعلا مع رغبة الزملاء ولتوفير أجواء ايجابية مع مختلف الهياكل تكفل المجلس المنتخب بتبني القضية فقام بعدد من المراسلات لوزارة الصحة وتواصل مباشرة مع السيدة الوزيرة د.سنية بالشيخ أنذاك تلقينا وعودا لكن لم نصل إلى نتيجة ملموسة، غادرت الوزيرة الموقع وأعدنا طرح الإشكال من جديد على الوزير المكلف بالصحة في حكومة الفخفاخ وبعد جهد تمكنا من تحقيق المبتغى حيث أصدر وزير الصحة الدكتور عبد اللطيف المكي قرار عدد 415 بتاريخ 29 جوان **2020** يضبط المجالس الجهوية لأطباء الأسنان على النحو التالي:

* المجلس الجهوي بتونس: يضم ولايات تونس المدينة، أريانة و بنزرت

*المجلس الجهوي ببنعروس: يضم ولايات بنعروس و منوبة

* المجلس الجهوي بنابل: يضم ولايات نابل و زغوان

* المجلس الجهوي بباجة : يضم ولايات باجة، جندوبة، الكاف و سليانة

* المجلس الجهوي بسوسة: يضم ولايات سوسة، المنستير، القيروان و المهدية

*المجلس الجهوي بصفاقس: يضم ولايات صفاقس، سيدي بوزيد و القصرين

* المجلس الجهوي بقابس: يضم ولايات قابس، مدنين، قفصة ، قبلي، توزر و تطاوين.

عدد الاجتماعات التي عقدتها العمادة من اجتماعات دورية للمجلس الوطني واجتماعات مشتركة مع المجالس الجهوية أو مع أطراف مختلفة من القطاع في حدود الأربعين اجتماعا وهي على النحو التالي:

اجتماعات دورية للمجلس الوطني بمعدل أجتماع كل شهر: 27 اجتماعا مفصلة بالتواريخ على النحو التالي:

*06 اجتماعات بعد التجديد النصفي في سنة 2019:

<u>إجتماعات سنة 2019:</u>

* 2019-06-09	*2019-07-13	*2019 -08-18
*2019-10-12	*2019-11-17	*2019 -12-07

إجتماعات سنة 2020:

*2020 -01-11	*2020 -02-09	*2020-03-01
*2020-05-10	*2020-05-31	*2020-07-05
*2020-09-20	*2020-10-11	*2020-10-25
*2020-11-29	*2020-12-27	

إجتماعات سنة 2021:

*2021-01-31	*2021-03- 06	*2021-04-04
*2021-05-21	*2021-06-26	*2021-08-01

*2021-09-05 *2021 -10-10 *2021-11-14 *2021-12-12

اجتماعات المكتب المضيق للمجلس الوطني:

اجتماعات مشتركة مع المجالس الجهوية: 06 اجتماعات، اجتماع كل 03 أشهر دون اعتبار فترة الحضر الشامل و منع الجولان.

*2019/04/07	* 2019/07/14	*2019/10/27
* 2020/02/09	*2020/07/05	*2021/10/10

اجتماعات مختلفة داخل القطاع:.07 اجتماعات مع النقابات بمختلف فروعها نقابة طب الأسنان بتونس، نقابة أطباء الأسنان الممارسين بصفة حرة ونقابة الأسنان، فرع الاتحاد العام التونسي للشغل ، حيث من أجل مناخ عام ايجابي وقعت دعوة الهياكل النقابية للمهنة لاجتماع مشترك بإشراف العمادة و وقع تداول مختلف الإشكاليات البينية وتعهد الجميع بتجاوزها كذلك وقع الحديث في مشاغل المهنة وأتفق على التنسيق بين الجميع للدفاع عن قضايا القطاع المادية والمعنوية كل من موقعه .

كذلك عقد اجتماع مع الجمعيات العلمية لتنظيم التكوين المهني المستمر بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للتطوير والاعتماد الصحي، واجتماع مع الشركات المزودة لحاجيات عيادات طب الأسنان طرحت فيه إشكالية غلاء الأسعار أسبابها وسبل الحد منها وشح وفقدان أساسيات وسائل الوقاية في عمل أطباء الأسنان خصوصا في أول فترة كوفيد .

عقدت أيضا اجتماعات للتثقيف القانوني سواء لأعضاء المجلس الوطني أو لأعضاء المجالس الجهوية حتى يتمكن أعضاء المجالس من أداء دورهم بوضوح وبما يساير القوانين

المنظمة للقطاع وبالتالي يعرف كل طرف الإطار الذي يتحرك فيه :منظمة وطنية مهنية لها مجلس وطني ومجالس جهوية تعمل في تكامل وتناغم فيما بينها-لا تنازع- من أجل الدفاع عن مصالح المهنة وتطويرها وأخذ موقعها المتقدم على مستوى الساحة الوطنية.

*في نفس الإطار ومن أجل التوافق ومسايرة مع القانون المنظم للمهنة والذي اتخذناه كهدف من أهداف المكتب المنتخب وقع مراسلة المجالس الجهوية في ما يخص التسميات القانونية لهياكلنا وضرورة أن تكون جميع الوثائق والمراسلات متناسقة مع القانون المنظم للمهنة والابتعاد عن التسميات المعتادة مثل المجلس الجهوي بالشمال، الوسط أو الجنوب التي لا صبغة قانونية لها ومازلنا نؤكد على هذه النقطة.

*إجمالا يمكننا القول أن الأجواء البينية جيدة واعتمدنا على برنامج عملي اثر اجتماع مشترك لتنشيط كافة الجهات ووقع اقتراح النظر في عقد الاجتماعات المشتركة مع المجالس الجهوية بصفة متنقلة أي كل اجتماع في جهة.

كما وقع دعم فكرة القيام بنشاط سنوي لكل مجلس جهوي لصالح منظوريه بالأساس يجمع بين الأكاديمي والترفيهي على كاهل المجلس حسب الإمكانيات المتاحة وقد قام كل المجالس الجهوية بملتقيات وقع استحسانها من طرف الزملاء .

2- إدارة جائحة كوفيد:

انطلق العمل على هذه الشاكلة وتواصلت على وتيرة جيدة إلى حدود مارس 2020 مع انتشار جائحة كوفيد حيث قل التواصل المباشر بين المجلس الوطني والمجالس الجهوية إلا عبر الهاتف نتيجة الحضر الشامل الذي وقع إقراره في البلاد، سعت العمادة أن تكون عند حسن ظن الجميع وتعاونّا لإدارة الجائحة عن بعد وعبر اجتماعات بالنسبة للمجلس الوطني بتقنية الانترنت، وتمّ إصدار توصيات في الغرض وتحيينها حسب الظروف ببلاغات متواصلة بلغت 13 بلاغا، كذلك عقدت عدد من الجلسات المضيقة مع كل الأطراف المتدخلة لحل الإشكاليات الطارئة كتوفير حد أدنى من العلاج لعموم المواطنين عبر ضمان استمرارية العمل مع توفير الوسائل الأساسية للوقاية، ولا يفوتنا أن نترحم على بعض الزملاء الذين نعدهم شهداء الواجب حيث وافتهم المنية بعد إصابتهم بمرض كوفيد جراء توافد المرضى على العيادات دون إمكانية تمييز المصاب من غيره أحيانا.

كما تواصلنا مع وزارة المالية ومجلس النواب والصيدلية المركزية في فترة أزمة الكمامات لتوفير مناب للقطاع (بأسعار معقولة)لأنه من أكثر المعرضين للعدوى لدرجة أننا قبلنا شراء الكمامات وتوزيعها على مختلف المجالس لضمان حد أدنى من حاجيات القطاع رغم انه ليس من مهامنا وتخلي الصيدلية المركزية عن القيام بدورها في التوزيع ، و لا يفوتنا هنا أن نشير انه وقعت بعض الانحرافات في التعامل وانجر عنها تشكيات من الزملاء وسعينا إلى توضيح

مغزى البيانات وأن البيان يلغي الذي سبقه وضرورة الانضباط إلى القانون العام وفي الأخير القرار بعد التشاور يرجع للمجلس الوطني لكن إصرار البعض على مخالفة القرارات الصادرة عن المجلس الوطني وتتالي تشكي الزملاء دفع المجلس إلى القيام بالإجراءات القانونية لكل من تجاوز القانون مهما كان موقعه في المسؤولية وكان الشعار المرفوع "الكل متساوون أمام القانون ولا حصانة لأحد".

كما ساهمنا في حملات التوعية وحملات التلقيح وسجل ما يفوق 400 طبيب أسنان تطوعهم للمشاركة في تسخير عياداتهم لحملات التلقيح وهو عدد لفت انتباه الإدارة العامة للصحة عند مقارنتها مع قطاعات أخرى.

3-المجال الديمغرافي:

يعرف النمو الديمغرافي للقطاع في العشريتين الأخيرتين نموا كبيرا ، مما أحدث خللا لدى الزملاء عبروا عنه في الاجتماعات عل مستوى المعيشة حيث أنه بعد أن كان لدينا طبيب أسنان لكل4000 ساكن أصبح لدينا طبيب أسنان لكل 2500 ساكن إضافة إلى تدهور المقدرة الشرائية للمواطن ونقص الوعي العام بصحة الفم والأسنان، ولقد سجلنا في السنوات الأخيرة

* 2018:بلغ عدد المسجلين 5295 طبيب أسنان.

*2019 : عدد المسجلين 5597 طبيب أسنان .

* 2020 : عدد المسجلين 5811 طبيب أسنان.

* 2021 : عدد المسجلين 6163 طبيب أسنان.

نلاحظ أنه سنويا يقع تسجيل قرابة 300 طبيب أسنان جديد وهو عدد مهول في بلد النمو الديمغرافي العام فيه لا يتجاوز 1,5 و تشهد طبقته المتوسطة مزيدا من التراجع وعلاج الأسنان كلفته على طبيب الأسنان على مستوى الأدوية والمواد الأولية يشهد ارتفاعا مشطا رغم طلباتنا المتكررة لسلطة الإشراف بتخفيف الأداءات ، لتشجيع المواطنين على مراقبة صحة الفم وعلاج أسنانهم وللحفاظ على مستوى معيشي محترم لأبناء القطاع.
يتوزع هؤلاء المسجلين إلى خريجي كلية طب الآسنان بالمنستير:4422
خريجي الكليات الأجنبية:1326

*المباشرين للمهنة 4349 يتوزعون على:

- 3598 يباشرون طب الأسنان بالقطاع الخاص.

- 751 يباشرون طب الأسنان بالقطاع العام.

على مستوى التوزيع الجغرافي :

- تمركز في المناطق الساحلية والمدن الكبرى

الاستنتاجات: نلاحظ نمو هائل لعدد الخريجين،توزيع غير متوازن بين الخاص والعمومي وتوزيع جغرافي مختل،ومنحى جديد لهجرة الخريجين الى الخارج بحثا عن شغل ومستوى معيشي محترم حيث سجلنا عديد الطلبات للهجرة وهو بمثابة ضوء أحمر لأبناء القطاع خصوصا عندما تكون الهجرة اضطرارا وليست اختيارا،علينا التوحد لإيجاد حلول ، والدفع بالدولة لتتحمل مسؤوليتها تجاه القطاع عبر مناقشات معمقة مع كل الأطراف المتدخلة :

- وزارة التعليم العالي:ضبط سياسة واضحة للتوجيه لهذا الاختصاص على مستوى كلية طب الأسنان بالمنستير، وذلك بربطها بطاقة الكلية التأطيرية على مستوى الأشغال التطبيقية والتدريب على علاج المرضى.

- وزارة الصحة: تأطير المتربصين بالأقسام الإستشفائية بحيث كل كرسي طب أسنان لا يعمل عليه أكثر من متربصين اثنين، كذلك الإسهام في تشغيل عدد من الخريجين ضمن المنظومة العمومية لامتصاص جانب من البطالة،مع العلم أن نسبة الانتداب بالقطاع العام لا تتجاوز10 في المائة من عموم أطباء الأسنان.

- وزارة الخارجية: بحيث تكون الاتفاقيات الممضاة للتعاون الثنائي على المستوى التعليمي لمعادلة الشهائد محددة بجامعات معينة تابعة للدولة.

لقد عقدنا في هذا الإطار العديد من الاجتماعات مع وزارة التعلم العالي ووزارة الصحة كذلك مع الكلية ونسقنا مع النقابات في هذا المجال من أجل الحفاظ على مستوى متميز من الخريجين في مجال طب الأسنان عبر موائمة الموجهين لدراسة طب الأسنان مع البنية التحتية للتأطير لدى الكلية والمستشفيات حتى يكون المتخرج متمكنا من ممارسة طب الأسنان بشكل مرضي، وتدخلنا في هذا لدعم الكلية ببعض التجهيزات تبرع بها بعض المزودين وأولى التفاعلات كانت أن وزارة التعليم العالي قررت التخفيض من عدد الموجهين من 221 الى 120 لتخفيف الضغط على طاقة الكلية التأطيرية لكن مطلوب مزيد من المجهودات ومن التحركات المنسقة والموحدة لكي لايجرؤ أي كان التعدي على القطاع.

4-<u>المجال القانوني</u>:

يشهد قطاع طب الأسنان تطورا لافتا على عدد من المستويات في حين أن مجلة واجبات طبيب الأسنان لم تعرف تغييرا منذ انجازها في سنة 1973" مما يجعل تحبين هذه المجلة

أمرا مؤكدا لمواكبة التطورات، وقد بادرت المجالس السابقة (منذ سنة 2014) بطرح الموضوع على مستوى الهياكل وكل الأطراف التي لها صلة بالأمر وتسلمنا الملف على أساس مناقشة النسخة قبل الأخيرة، سلمنا الهياكل الجهوية النسخة وطلبنا من الجميع مراسلتنا بأي إضافة أو مراجعة ، وبتاريخ28 سبتمبر2019 نظم المجلس اجتماعا للمراجعة

- بتاريخ 18 نوفمبر2020 وقع مد الوزارة بالنسخة الأخيرة باللغتين العربية والفرنسية.

- بتاريخ 05 جانفي2021 وقع مد مدير وحدة التشريع والنزاعات بطلب منه، مبررات مشروع مراجعة مجلة واجبات طبيب الأسنان باللغتين العربية والفرنسية.

- بتاريخ 23 أفريل2021 وقع إرسال نسخة منقحة عدد 02 على مستوى الشكل باللغة العربية

-15 سبتمبر2021 تذكير كل من السيد وزير الصحة والسيد مدير الصحة العمومية والسيد مدير وحدة التشريع والنزاعات بمآل النسخة المودعة من مجلة واجبات طبيب الأسنان.

- بتاريخ 08 ديسمبر2021 في إجتماع بمقر وزارة الصحة تم إعلام السيد رئس المجلس الوطني بأنها ستكون أخر جلسة قبل المصادقة على النسخة الأخيرة من مجلة واجبات طبيب الأسنان من طرف الوزارة.

- تحيين القانون الداخلي للعمادة بحيث لا يمكن الجمع بين المسؤوليات بالمجلس الوطني والجمعيات والأحزاب السياسية، لدعم استقلالية العمادة وحياديتها.

- كذلك إضافة فصل يلزم القيام بعملية التسليم والتسلم للمسؤوليات داخل هياكل العمادة عبر محضر جلسة ممضى من طرف الأطراف المعنية لدعم الشفافية والحوكمة الرشيدة.
- عرض مشروع رؤية تطبيقية في "التطوير المهني المستمر" على مستوى عدد من الجهات ضمن تظاهرات علمية لمناقشتها وإثرائها من أجل صياغة رؤية واضحة وقابلة للتطبيق يقع اعتمادها من طرف عمادة أطباء الأسنان والهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد الصحي.

-اعتماد عقود نموذجية لممارسة المهنة تسهم في مزيد تنظيم القطاع وإيجاد حلول لتخفيف الكلفة المتصاعدة لفتح عيادة طب أسنان مواكبة لأخر التقنيات الآلية المستعملة في العلاج:

* عقد طبيب أسنان مساعد

* عقد طبيب أسنان معاون

*عقد عيادة جماعية لأطباء الأسنان

* عقد تعويض مؤقت لطبيب أسنان

* عقد تصرف مؤقت لطبيب أسنان متوفي

*عقد شركة مدنية مهنية لأطباء الاسنان

*اعتماد سلم أتعاب جديد لعلاجات طب الأسنان.

*معادلة أطباء الأسنان الإستشفائيين الجامعيين، وأطباء أسنان الصحة الجامعيين، بنظرائهم في الصحة العمومية من قطاع الأطباء.

*** قانون المسؤولية الطبية:**

استحوذ هذا الملف على مجهودات كبيرة من العمادة بمختلف هياكلها ونظرا لأهمية هذا الملف ورغم أنه وقع طرحه على مجلس النواب بصورة فجئية حيث لم يشارك أي طرف من العمادات الطبية في إعداده لكن عند تقديمه للجنة الصحة والشؤون البرلمانية ،وقع التنبيه على ضرورة أخذ رأينا بعين الاعتبار، وقد كان ذلك فعقدت أول جلسة مع هذه اللجنة بتاريخ 04 جويلية 2019 قدمت فيه ورقات تضمنت اقتراحات لبعض الأفكار تبعته تحركات مختلفة، فتظاهرة تحت عنوان "المسؤولية الطبية حق وواجب" بفضاء أرينا بتاريخ 01 فيفري2020 ، إثرها وقع تقديم نسخة أخرى أخذ فيها بعين الاعتبار ببعض اقتراحاتنا، مما استدعى تنظيم تظاهرة أخرى بفضاء أرينا بتاريخ 11 جويلية 2020 قبل الاجتماع بلجنة الصحة والشؤون الاجتماعية البرلمانية لحوصلة المقترحات المطلوب التأكيد عليها، وقدمت تلك الأفكار في اجتماع بمجلس النواب بتاريخ 14جويلية 2020 مع اللجنة ،لاحظنا بعد فترة انه لم يقع الأخذ بعين الاعتبار بنقطة التقادم واللجان الصلحية ووقع تمرير المشروع مباشرة إلى مجلس النواب مما دفعنا إلى التنسيق مع كل الأطراف المعنية والذهاب إلى مجلس النواب بتاريخ 11 مارس2021 للضغط من أجل إرجاعه للجنة الصحة البرلمانية لمزيد من المراجعة وقد كان ذلك وتم اجتماع أخر بمجلس النواب بتاريخ 27 ماي 2021 وبقي الحال على ما هوعليه.

5-الاتصال والتواصل:

نعايش الآن فترة زمنية تشهد فيها وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي قفزة كبيرة جدا ومكنت الانترنت من بلوغ المعلومة لكل سكان الأرض تقريبا وأضحت أن الرقمنة هي سمة المعاصرة والكلمة المفتاح للنجاح، وحيث أن هدفنا هو النجاح في مهامنا ولتيسير عمل المجلس الوطني والمجالس الجهوية وتحسين الخدمات للمنظوين من أطباء الأسنان طرحت فكرة تعصير التطبيقة التي نتعامل بها وتحويلها إلى موقع واب بأتم معنى الكلمة بحيث :

- يمكن لطبيب الأسنان خلاص معلوم انخراطه عن بعد وينتفي بالتالي تنقله لهذا الأمر.

- يمكن عبر الموقع طلب خدمات إدارية من المجلس الجهوي أو المجلس الوطني.

- يمكن التواصل بين أي زميل وزميله كما يمكن انجاز منتديات داخلية لمناقشة أي موضوع مهني أو استعراض حالات لإبداء الرأي ومناقشة سبل علاجية.

- يمكن لأي زميل أن يحدث فيه موقع واب خاص به للتواصل الخارجي ضمن الضوابط القانونية المنظمة للمهنة.

موقع الواب هذا، مهني يستجيب لكل الشروط على المستوى القانوني من تامين للمعاملات المالية وتأمين للمعطيات الشخصية وموقعه بالبلاد التونسية .لانجاز هذا المشروع الطموح وفي إطار الشفافية طلبنا ثلاث مقترحات من ضمنهم صاحب التطبيقة التي نتعامل بها ، وآخذا بعين الاعتبار للجانب المالي والخدمات التي تطرحها كل شركة خدمات وقع الاختيار على شركة Tunisian Cloud وانطلقت في المشروع على أن يقع إعداده في ظرف 06 أشهر.

6- المجال التأديبي:

القانون المنظم للمهنة أعطى خصوصيات لمهنتنا ضمن عدد من المهن التي يعدها المشرع نخبة المجتمع حتى تحل المشاكل التي تحدث بين أعضائها ضمن إطارها الخاص كأجراء أولي وترجع للمسار العام إذا لم يفلح الأمر. لذلك وجدت مجلة طبيب الأسنان التي تمثل عقد أجمع على احترامه كل أطباء الأسنان قبل الانطلاق في ممارسة مهنتهم، ونظرا لأن خرق القوانين مدعاة للفوضى وضع القانون المنظم للمهنة مجلس التأديب لتذكير طبيب الأسنان بالالتزامات التي تعهد باحترامها وضبط عقوبات ردعية للحفاظ على حرمة المهنة و حتى لا يجرؤ أي كان على التعدي عليها من الخارج فما بالك بأبناء القطاع وضبط لذلك مسار يلتزم مجلس التأديب باتباعه ، من لفت النظر،إلى الالتزام في الإطار الصلحي ثم الإنذار فالتوبيخ، فالايقاف الوقتي عن الممارسة ويصل إلى الشطب النهائي من القطاع، والجميع متساوون أمام القانون ،راع أو رعية ولا حصانة لأحد وإلا ما فائدة القوانين إذا رخصنا للمسؤول بتجاوزها (مايدعو له البعض تحت غطاء أخطاء ممارسة المسؤولية)

في ما يلي الملفات التي مرت على مجلس التأديب :

سنة 2019: وقع البت في06 ملفات

سنة 2020: وقع البت في 25 ملف

سنة2021: وقع البت في9 0 ملفات

*الملفات التي تحال على مجلس التأديب ليست بالعدد الكبير نظرا لان أغلب الملفات يقع تسويتها على المستوى الجهوي، لفت النظر والتزام بعدم خرق القانون مرة أخرى.

العدد الذي يظهر في سنة 2020 وكأنه استثناء، جانب منه تراكم ملفات المجلس الذي سبق لإجراءات قضائية وجانب أخر، كوفيد وما أحدثته من فوضى دفعت البعض(رغم أنهم قليل) إلى خرق القوانين و تصوروا إمكانية التغاضي عنه للظرف الاستثنائي وهو حساب خاطئ وتصرف المجلس بقوة لفرض الالتزام بالقوانين وقد كان المفعول الايجابي لذلك السنة التي تلته.

7-المجال الاجتماعي:

توسيعا للمنافع التي يجب أن يحصل عليها طبيب الأسنان من انتمائه لعمادة أطباء الأسنان وتفاعلا مع بعض الأسئلة التي تخامر بعض الزملاء مثل: ماذا قدمت لي العمادة؟ ماذا تفعل بمعلوم الانخراط؟..وغيرها ورغم أن من يتساءل لم يكلف نفسه حتى البحث عن أبسط الخدمات من شهادات تسجيل ، وعمل ومراسلات والشارة والإدارة بمقراتها على مستوى الجهات والمركز ومصاريفها والمعلوم المدفوع ليدرك انه لا يمثل شيئا خصوصا إذا علمنا أن نسبة لا بأس بها من الزملاء تدفع المعلوم بالمؤخر، لكن رغم ذلك فكرنا في تمتين العلاقة بين الهيكل والمنضوين تحته بمنافع تعود على شخص طبيب الأسنان وعلى عائلته فكان التفكير في انجاز "دار لطبيب الأسنان" بالعاصمة يضم الإدارة المركزية مع مرفق ترفيهي لعائلات أبناء القطاع خصوصا ويعطي صورة وهيبة للقطاع على مستوى البلاد.

- كذلك نسعى إلى مراجعة القانون المعتمد لمنحة الشيخوخة حتى إذا ابتغى أي زميل وصل إلى سن الشيخوخة التوقف عن ممارسة المهنة آن تكون منحته كفيلة بإعاشته في مستوى مادي محترم شعارنا لذلك بسيط توحيد القوانين الاجتماعية المطبقة بحيث يكون جميع المواطنين خاضعين إلى نفس القانون لا فرق بين المنضوين تحت الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وتوحيد الصناديق الاجتماعية ضمن هيكل موحد لمردودية أحسن وعدالة أشمل.

- ندعو إلى مزيد بلورة رؤية لودادية لأبناء القطاع لنشر روح المؤازرة بين الجميع.

عقدنا لهذه المواضيع عدد من الاجتماعات مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية وأملاك الدولة و الشؤون العقارية ونأمل أن نصل إلى نتيجة ايجابية في القريب العاجل على مستوى اقتناء أرض لبناء دار لطبيب الأسنان ،المواضيع الأخرى مازالت تتطلب مجهودات ومتابعة أكثر نأمل تحقيقها في ظرف سنة من الآن.

من جانب أخر عقدنا عدد من الاتفاقيات التفاضلية لصالح المنتمين للقطاع :

- اتفاقية مع الشركة التونسية للبنك بتاريخ 24 ديسمبر 2020

- اتفاقية مع تأمينات مغربية 23 ديسمبر 2020

- اتفاقية مع اتحاد البنوك للتجارة والصناعة 27 أكتوبر 2021

وقد وقع تنزيل محتويات الإتفاقيات في رابط في الموقع وفي صفحة الفايس بوك للمجلس.

8-التطوير المهني المستمر:

يشهد قطاع طب الأسنان تطورا لافتا على مستوى التقنيات التي تستعمل لمختلف العلاجات، وحتى يكون طبيب الأسنان مواكبا لأخر العلاجات العلمية المعتمدة في المجال دعم المجلس الوطني لأطباء الأسنان مختلف التظاهرات العلمية على مستوى الجهوي والوطني، في هذا الإطار قام المجلس الوطني وتفاعلا مع دوره بدورة تثقيفية على مستوى قانوني للهياكل الجهوية بمدينة سوسة لمزيد تأطير أعضاء المجالس من أجل إدارة أحسن لهياكلنا وتفاعل أسلم مع القانون المنظم للمهنة، كما قام بدورة أولى لتكوين خبراء عدليين في طب الأسنان حتى نوفر أطباء أسنان يمتلكون معرفة بصياغة تقرير اختبار فلا يظلم المشتكي ولا المشتكى به تفاعلا مع مشروع المسؤولية الطبية الذي يستدعي خبراء لمرحلة التقاضي. من جانب آخر ولحسن تنظيم التطوير المهني أقرت سلطة الإشراف "الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد الصحي" ، وقد انطلق المشروع على المستوى القانوني في سنة 2014 لكن تعطل تنفيذه على مستوى الواقع ، وقد بادرت عمادتنا إلى عرض مشروع رؤية تطبيقية (أعده مجموعة من الزملاء بصفاقس)على عدد من الجهات للنظر فيه وتطويره ونتطلع إلى تنظيم الأمور بحيث يقوم كل طرف بدوره الإشراف، التأطير العلمي، التمويل، كما لا يخفى على أحد يستدعي هذا الأمر لانجازه بعض الوقت للانتقال من وضع تعمه فوضى في التنظيم ، فقر على المستوى العلمي، حيث يعبر عدد من الزملاء عن تذمرهم بعد حضور يوم "تكويني" أو مؤتمر لافتقاد الإضافة المعتبرة لمعلوماتهم رغم تضحياتهم المادية ، لوضع تكون فيه الجمعيات العلمية المنظمة للتظاهرات العلمية معتمدة لدى هيئة التقييم والاعتماد الصحي والعمادة الوطنية لأطباء الأسنان موزعة جغرافيا على كامل تراب الجمهورية كذلك محتوى البرامج متفق عليه سنويا وهذا من شأنه أن يقدم الإضافة على المستوى الإشعاع الدولي لقطاع طب الأسنان في تونس ويدعم السياحة الطبية.

9-المجال الخارجي:

يتنزل عمل المجلس الوطني في هذا الإطار في التواصل مع مختلف الأطراف التي تتقاطع مصالحنا واهتماماتنا معها لانجاز الأهداف المضبوطة في خطة العمل السنوية بالتالي

تطوير أنشطتنا وتحسين موقعنا على المستوى الوطني، وكذلك ربط علاقات بهياكل علمية تدعم إشعاعنا على المستوى الإقليمي والعالمي.

الاجتماعات مع وزارة الصحة ومختلف أفرعها بالطبع هي الطاغية، هناك اجتماعات واجتماعات مناسبتيه ضمن لجان قارة مثل : DPC ,PNC CNEM, INEAS,

كذلك اجتماعات مع وزارة التعليم العالي وكلية طب الأسنان.

-اجتماع مع رئيس ديوان وزارة العدل لتسهيل تنفيذ الأحكام على المتعدين على القطاع

-اجتماعات متكررة مع مكتب مجلس نواب الشعب وكتله لتوضيح مواقفنا.

-اجتماعات مع وزارة الشؤون الاجتماعية لطرح موضوع التغطية الاجتماعية، منحة الشيخوخة ومراجعة اتفاقية التعويض مع الصندوق الوطني للتامين على المرض

-اجتماع بوزارة أملاك الدولة حول تخصيص قطعة أرض للعمادة لبناء" دار طبيب الأسنان"

-اجتماع مع الجامعة المركزية الحرة بتونس حول فتح فرع للتكوين في مجال طب الأسنان وضرورة مراجعة العمادة ووزارة التعليم العالي.

هذه الاجتماعات بلغت تسعة وأربعون اجتماعا تعقد في وسط الأسبوع يحضرها من يمثل العمادة إما في شخص رئيسها أو أحد أعضائها أو أكثر وهنا يهمنا أن نثمن التضحيات التي يقوم بها أعضاء المجلس الوطني على حساب مهنتهم من أجل تبليغ صوت العمادة والدفاع عن مصالح القطاع وتعاهدنا أن نتجنب سياسة شغور الكرسي لان غيابنا عن الاجتماعات يفقدنا الوزن على مستوى القرار.

الخاتمة:

الزميلات والزملاء،حاولنا في هذا التقرير أن نوجز قدر الإمكان في استعراض أهم الأنشطة التي قام بها المجلس الوطني مع العلم أن المجالس الجهوية لم يقع استعراض أنشطتها ضمن هذا التقرير لأنه يقع ذكرها في تقاريرها الأدبية في الجلسات العامة السنوية، هذا الاستعراض يتنزل ضمن سياسة المجلس في تحيين كل الأعمال مع القوانين المنظمة للمهنة، التحول بالتدرج لكن يجب مسايرة كل القوانين المنظمة للمهنة ،وما لنا عليه احتراز إن وجد يقع اقتراح تغييره لا تجاهله أو خرقه وهذا يسهل عملية المتابعة للمجلس المنتخب من طرف المنخرطين ويتنزل ضمن الحوكمة الرشيدة للهياكل .

نرجو أن نكون قد وفقنا في ما تعاهدنا عليه ، كما تابعتم في التقرير تحقق البعض من الأهداف والبعض مازال في طور الانجاز، والبعض الأخر يستدعي المتابعة والضغط بكل الوسائل المشروعة من طرف كل أبناء القطاع مثل التغطية الاجتماعية،وفي كل هذا نؤكد أمام الجميع ضرورة ان تعمل كل هياكل القطاع متناغمة متوحدة الأهداف لان الفرقة توحي للمقابل بالضعف فلا يعير مطالبك بال في حين في التوحد قوة وهيبة يقرأ لها ألف حساب.

نعم من أجل أن يكون طبيب الأسنان في الريادة الاجتماعية.

عن المجلس الوطني لعمادة أطباء الأسنان بتونس

Conseil National de l'Ordre
des Médecins Dentistes de Tunisie
68, Avenue Farhat HACHED
Esc. C 4ème Etage - 1000 TUNIS
Tél. : 71 353 638